

تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير الـ (104)
من 8 حتى 14 أغسطس 2022

● إعداد وتحرير

*أ/ أحمد أبوالمجد

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدني .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشاط سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

في جلسة استغرقت 14 دقيقة فقط، قطع من أجلها النواب إجازتهم السنوية، وافق أعضاء مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء على التعديل الوزاري الجديد اليوم، والذي شمل 13 وزير ووزيرة اليوم، حيث جرى إخطارهم بقرار رئيس الجمهورية والموافقة عليه.

وشمل التعديل الوزاري، اختيار رضا حجازي، وزيراً للتعليم بعدما كان نائب الوزير السابق، طارق شوقي، وهاني عاطف سويلم، أستاذ التنمية المستدامة بالجامعة الأمريكية، وزيراً الري، وخالد عبد الغفار، وزيراً الصحة والسكان بعدما شغل من قبل منصب وزير التعليم العالي، ومحمد أيمن عاشور، الأستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وزيراً للتعليم العالي، والسفيرة سها الجندي، وزيرة الهجرة، فيما شغلت سابقاً مساعد وزير الخارجية كمدير قطاع المنظمات والتجمعات الإفريقية.

وشمل التعديل أيضاً، تعيين الرئيس التنفيذي لقطاع تجارة التجزئة المصرفية بالبنك التجاري الدولي، أحمد عيسى طه، وزيراً للسياحة، و رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، أحمد سمير محمود، وزيراً للتجارة والصناعة، وقائد القوات الجوية المصرية، الفريق محمد عباس، وزيراً للطيران المدني، ورئيس الاتحاد العام لنقابات مصر، حسن محمد حسن شحاتة، وزيراً للقوى العاملة، وعميد المعهد العالي للنقد

الفني بأكاديمية الفنون، نيفين يوسف الكيلاني، وزيرةً للثقافة، وهشام أمانة، وزير للتنمية المحلية، ومحمود مصطفى عصمت، وزيرًا لقطاع الأعمال العام، ومحمد صلاح الدين وزيرًا للإنتاج الحربي.

وشهدت جلسة الأربعاء عشر دقيقة رفض الهيئات البرلمانية لحزبي العدل والمصري الديمقراطي الاجتماعي للتعديل الوزاري الذي تم اليوم، حيث قال النائب عبدالمنعم إمام، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العدل إنه شعر بأن التعديلات لن تكون في السياسات وإنما الأشخاص، مؤكدًا لـ«مدى مصر»، أنه شعر بـ«خيبة أمل» بعدما لم يشمل التعديل حقائب وزارية أوسع في الملفات الاقتصادية.

وأضاف إمام أنه «كنا ننتظر أن يكون هناك دفعة للاستثمار من خلال تعيين وزير وتكليفه بهذا الملف، الحوار الوطني انشأ لجنة خاصة للاستثمار، ولكن لم يتم الاهتمام بذلك في الحكومة المعدلة»، معربًا عن رفضه للتعديل الذي تم اليوم.

من جانبه، وصف النائب أحمد الشرقاوي، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني، التعديلات التي جرت اليوم بأنها «مؤشر سلبي» على عدم وجود اهتمام كافٍ بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، بعدما لم تجر تغييرات جذرية في الحقائب الوزارية المتعلقة بالاقتصاد.

وأضاف الشرقاوي، عضو اللجنة التشريعية، لـ«مدى مصر»: «كنا نتعشم في تغييرات وزارية أكبر من تلك التي وردت للنواب اليوم، ليس كل الأعضاء وافقوا، وأن الهيئات البرلمانية للمصري الديمقراطي والعدل إلى جانب النواب المستقلين: ضياء الدين داود، وأحمد الشرقاوي، وأحمد فرغل، قد سجلوا اعتراضهم، ولم يرفعوا أيديهم بالموافقة كأغلبية النواب».

ورفض نواب «المصري الديمقراطي» التصويت بالموافقة على التعديلات خلال تلاوة القرار، حيث رأى، النائب فريدي البياضي، نائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، أن التغيير الوزاري المحدود؛ غير كاف، ولا يرتقي للتوقعات ولا يسد الاحتياجات.

وأضاف البياضي في تصريحات للمحررين البرلمانيين، أن التغيير كان يجب أن يشمل رئيس الحكومة فهو المسؤول عن اختيار الوزراء وعن فشل الحكومة، وأرى أيضًا أنه كان من الضروري تغيير المجموعة الاقتصادية بالكامل، ولم يتم ذلك، ولذلك السبب رفض نواب الحزب أثناء التصويت هذا التعديل المحدود.

ومع موافقة ثلثي المجلس على التعديل الوزاري، فقد عبر النواب عن دعمهم للتعديل الوزاري، بالتصفيق الحاد مع الإعلان عن تغيير وزراء التعليم والصحة وقطاع الأعمال والري، فيما انخفضت حدة ذلك التصفيق عند الإعلان عن تغيير وزراء الثقافة والطيران المدني والإنتاج الحربي.

وقال النائب أحمد فرغل، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، إن النائب أحمد سمير سيتقدم باستقالته من «النواب» اليوم، وبالتالي من منصبه كرئيس للجنة الاقتصادية، فيما لن تختار اللجنة رئيسًا جديدًا لها حتى انتهاء الإجازة البرلمانية، وعودة المجلس واللجان النوعية للانعقاد في مطلع أكتوبر المقبل.

وأوضح فرغل لـ«مدي مصر»، أن وكلاء اللجنة ينوبون عن رئيسها الذي تم اختياره للمنصب الوزاري، وحال طرأت أية مستجدات يقوم أحدهم بمهامه، مشيرًا إلى أنه يجب إجراء انتخابات على مقعد الرئيس، وليس اختيار أكبر الأعضاء سنًا كما يشاع.¹

النائب العام يأمر بإحالة قاتل المجني عليها/ سلمى بالزقازيق إلى محاكمة جنائية عاجلة

أمر النائب العام اليوم الخميس الموافق الحادي عشر من شهر أغسطس الجاري بإحالة المتهم/ إسلام محمد إلى محكمة الجنايات المختصة؛ لمعاقبته فيما تتهمه النيابة العامة به من قتله المجني عليها/ سلمى بهجت عمدًا مع سبق الإصرار والترصد، حيث بَيَّت النية وعقد العزم المصمم على إزهاق روحها بعد رفضها وذويها خطبتها له؛ لشذوذ أفكاره، وسوء سلوكه، وانقطاعها عن التواصل معه لذلك، إذ توعدا وبعضًا من ذويها بقتلها إذا ما استمر رفضهم، ولتجاهلهم تهديداته وحظرهم تواصله معهم بأي وسيلة احتال على إحدى صديقاتها حتى علم منها موعد لقائها بها بعقار بالزقازيق، فاختاره ميقانًا لقتلها، ويومئذ سبقها إلى العقار واشترى سكينًا من حانوت جواره سلاحًا لجريمته، وقبع متربصًا لها بمدخل العقار حتى قدومها، فانهال عليها طعنًا بالسكين قاصدًا إزهاق روحها، حتى أسقطها صريعةً محدثًا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياتها.

وكانت النيابة العامة قد أقامت الدليل قبل المتهم -في ثمان وأربعين ساعة من ارتكابه الواقعة حتى إحالته للمحاكمة- من شهادة خمسة عشر شاهدًا، وما ثبت بتقارير توقيع الصفة التشريحية على جثمان المجني عليها، وفحص هواتف المتهم والمجني عليها وصديقتها، وما تبين بها من أدلة رقمية دالة على ارتكاب المتهم الجريمة وإسنادها إليه، فضلًا عن إقراره تفصيلًا خلال استجوابه في تحقيقات النيابة العامة بكافة ملابسات جريمته، واعترافه بها أمام المحكمة المختصة بالنظر في أمر مدّ حبسه.²

نفت وزارة الداخلية، أمس، في بيان رسمي، وفاة مواطن في قسم شرطة الساحل بمحافظة القاهرة، نتيجة تعرضه للتعذيب، وقالت إن كمينًا أمنيًا كان قد استوقفه، في 11 أغسطس، لعدم اتزانه وشعوره بالإعياء، وعثر بحوزته على كمية من الهيروين، وأنه نُقل من الكمين لأحد المستشفيات لتلقي العلاج، ثم ورد تقرير من المستشفى بوفاته.

بحسب بيان الداخلية، فإن مزاعم وفاة المواطن نتيجة التعذيب أتت من حسابات تابعة «لجماعة الإخوان الإرهابية بمواقع التواصل الاجتماعي».

بيان الداخلية هو الرابع من نوعه منذ بداية الشهر الجاري، الذي يلي وفاة مواطن محتجز، وينفي «مزاعم» تعرضه للتعذيب أو سوء المعاملة أو الإهمال الطبي.

كانت الوزارة نفت، في 10 أغسطس، وفاة محبوس احتياطيًا في قسم شرطة ثان الرمل بمحافظة الإسكندرية نتيجة تعرضه للتعذيب، وقالت إنه شعر بحالة إعياء إثر مشاجرة بينه وبين أحد المحكوم

¹ مدي مصر 13 أغسطس <https://www.facebook.com/mada.masr>

² بيان النائب العام 11 أغسطس <https://www.facebook.com/ppo.gov.eg>

عليهم، ونقل إلى المستشفى الجامعي لتلقى العلاج وتوفى عقب ذلك، وأن النيابة العامة تولت التحقيق فى الواقعة.

قبلها، وفي 6 أغسطس، توفى مواطن آخر داخل مركز شرطة الزقازيق بالشرقية، ونفت «الداخلية» أن تكون وفاته نتيجة الإهمال الطبي. وقالت إنه كان يعاني من ورم سرطاني بالحنجرة والتهاب رئوى حاد، فيما كان محبوساً احتياطياً بقرار من النيابة العامة على ذمة إحدى القضايا، وأنه نقل في 22 يوليو إلى مستشفى الزقازيق الجامعي لمعاناته من ضيق فى التنفس، وتم حجزه بالمستشفى لتلقى العلاج، لكنه توفى في 5 أغسطس.

وفي 2 أغسطس، نفت «الداخلية» تعرض الشاب المتوفي داخل قسم ثالث المنتزه، مصطفى منتصر حامد البيجرمي «ديشة»، للتعذيب أثناء احتجاجه داخل القسم، وذلك بعدم ذكر بيان للشبكة المصرية لحقوق الإنسان، أن أسرة المتوفى وجدت جثمانه في المستشفى به كدمات وإصابات بالرأس والأذن، وكسر بساقه اليسرى، وبضلع الصدر.

وقالت «الداخلية» وقتها إن البيجرمي ضُبط في 20 يوليو، بعد إذن من النيابة العامة، على خلفية تلقي معلومات عن تشكيل عصابي يتاجر في المخدرات، وبعد القبض عليه بستة أيام شعر بإعياء وتم نقله لمستشفى أبو قير العام لتلقى العلاج إلا أنه توفى في اليوم التالي بتاريخ 27 يوليو، وهي الوفاة التي وصفها بيان «الداخلية» «بالوفاة الطبيعية» مستنداً إلى الشهود من المحتجزين معه، والتي نقلت عنهم «الداخلية» «عدم تعرض المتوفى لأي اعتداءات»، حسب البيان.³

الحق في الحياة والامان الشخصي

قالت وزارة الداخلية، إن فحص أجهزة الأدلة الجنائية في حريق كنيسة أبو سيفين بالإسكندرية، كشف عن أن سبب الحريق هو نشوب حريق بتكليف بالدور الثاني بالمبنى نتيجة خلل كهربائي. وأضافت الوزارة، في بيان لها، ظهر اليوم الأحد، أن الحريق أدى لانبعاث كمية كثيفة من الدخان كانت السبب الرئيسي في حالات الإصابات والوفيات.

وقال الوزارة إنه يجري حالياً أعمال التبريد داخل مبنى الكنيسة، لاستكمال التحقيقات واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة.

فينا قالت الوزارة إن الأجهزة الأمنية تبليت في الساعة 9 صباحا بحدوث حريق داخل الكنيسة بالمنيرة الغربية بالجيزة، وانتقلت على الفور قوات الحماية المدنية وتم السيطرة على الحريق وإخلاء المصابين والمتوفين ونقلهم للمستشفيات.

فيما أشارت الوزارة إلى إصابة ضابطين و3 من أفراد الحماية المدنية في الحريق.

وكان حريق هائل قد اندلع في كنيسة أبو سيفين بالمنيرة الغربية بإمبابة صباح اليوم، أسفر عن وفاة 41 شخصا، بينما بلغ عدد المصابين 14 شخصا، نُقلوا إلى المستشفيات.

³ مدي مصر 14 أغسطس <https://www.facebook.com/mada.masr>

وأصدرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بقيادة البابا تواضروس الثانى بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، بياناً رسمياً نعت فيه ضحايا حريق كنيسة أبي سيفين بمنطقة مطار إمبابة في الجزيرة، والذي وقع صباح اليوم الأحد.

وذكرت الكنيسة في بيانها، أنه شب حريق كبير في كنيسة الشهيد أبي سيفين في منطقة مطار إمبابة أثناء القداس الإلهي صباح اليوم، مما أسفر عن إصابة بعض المصلين، تم نقلهم إلى مستشفى إمبابة العام ومستشفى العجوزة.

وقال البابا تواضروس في بيانه "نتابع بكل الأسى الحادث الأليم الذي وقع صباح اليوم في كنيسة الشهيد العظيم مرقوريوس أبي سيفين بمنطقة مطار إمبابة، شمال الجزيرة".. مؤكداً على أنه على تواصل مستمر مع القيادات المحلية بالمحافظة ووزارة الصحة وكافة المسؤولين.. واختتمت البيان: "إذ نعزي أسر الضحايا فإننا نصلي من أجل المصابين والمجروحين واثقين أن يد الله ترحمنا جميعاً".

ونقل البيان عن مصادر من وزارة الصحة أن 41 شهيداً سقطوا خلال الحريق بينما بلغ عدد المصابين 14 مصاباً.⁴

الحق في المشاركة في الحياة العامة

أعلن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، رفضه للتعديل الوزاري الذي تمت الموافقة عليه من مجلس النواب، في جلسته الطارئة التي عقدت ظهر السبت، بناء على دعوة رئيس الجمهورية.

وقال النائب إيهاب منصور، رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، في بيان صحفي السبت: "كنا ننتظر التعديل الوزاري، لكننا لم نوافق على التعديل الذي جرى اليوم، فما حدث تغيير في الأشخاص فقط وليس السياسات".

وأضاف رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي: نحن بحاجة إلى إصلاح هيكلي والسؤال هنا يتعلق بـ "هل هذا التشكيل سوف يجري تعديلات جذرية على ملف الاقتصاد خاصة أنه يحتاج إلى تطوير كامل؟

وتابع منصور: "لم نعلن موافقتنا على التعديل الوزاري لأن الحكومة لم توضح إجابات الكثير من التساؤلات الخاصة بالسياسات الجديدة".

وقالت النائبة مها عبد الناصر، عضو الهيئة البرلمانية للحزب إن هناك ضرورة لوجود رئيس وزراء اقتصادي مدرك لأهمية التنمية الاقتصادية والاستثمار والقطاع الخاص، ومجموعة اقتصادية جديدة لها علاقات جيدة بمؤسسات التمويل الدولية وتضع في أولويات عملها الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وليس مجرد تحسين المؤشرات المالية، أو السعي نحو مزيد من الاقتراض.

وأضافت عضو الهيئة البرلمانية للحزب: "الدولة تحتاج لإعادة تخطيط وبناء للهياكل الاقتصادية، ليس فقط تحديث للبنية التحتية وعمل إنشاءات، اللحظة الحالية حرجة اقتصادياً على مستوى العالم ونتأثر بها بشدة، لذا نحتاج لحكومة جديدة تستطيع معالجة تلك الأولويات بشكل منضبط".

⁴ درب 14 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>

وقال النائب فريدي البياضي عضو الهيئة البرلمانية للحزب، إن التغيير الوزاري المحدود غير كاف، مضيفا أنه يرى أنه لا يرتقي للتوقعات ولا يسد الاحتياجات.

وشدد عضو الهيئة البرلمانية للحزب، على أن "التغيير كان يجب أن يشمل رئيس الحكومة فهو المسؤول عن اختيار الوزراء وعن فشل الحكومة، وأرى أيضاً أنه كان من الضروري تغيير المجموعة الاقتصادية بالكامل؛ لكن هذا لم يحدث، لذلك رفض نواب الحزب هذا التعديل المحدود".

ووافق مجلس النواب في جلسته الطارئة التي عقدت ظهر السبت، على التعديل الوزاري في حكومة الدكتور مصطفى مدبولي.⁵

قال النائب عبد المنعم إمام، أمين سر لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب ورئيس حزب "العدل"، إن التعديل الوزاري الذي تم الموافقة عليه، أمس السبت، جاء "مخبيا للأمال".

وأضاف رئيس الحزب، في بيان أصدره الحزب عبر صفحته الرسمية، أنه يرفض التعديل لأنه "محدود، وكنت انتظر تغيير العديد من الوجوه وضخ دماء جديدة تتولى المسؤولية في الحقائق المختلفة، وليس مجرد تعديل لبعض الحقائق".

وأضاف رئيس "العدل": "كنا نأمل أن يكون هناك وزير يتم اختياره خصيصا لحقبة الاستثمار، تلك الحقبة الوزارية المطلوبة بشكل عاجل وعلى وجه السرعة لإنعاش الاقتصاد المصري، ولكن ذلك لم يحدث، الشارع المصري كله كان في حالة ترقب لتغيير حقيقي في السياسات، وإنما ما جاء هو أقرب لتغيير في الوجوه التي تولت تلك الحقائق الوزارية".

وأشار إمام إلى أن نسبة التعديلات في الحقائق ذات الطبيعة الاقتصادية، جاءت غير مرضية على الإطلاق.

وقال: "بشكل شخصي، وباسم أعضاء حزب العدل داخل مجلس النواب نعلن رفضنا واعتراضنا على التعديلات التي وردت داخل النواب، والتي لم يصوت عليها بالموافقة أسوة بأغلبية النواب".

ووافق مجلس النواب في جلسته الطارئة التي عقدت ظهر السبت، على التعديل الوزاري في حكومة الدكتور مصطفى مدبولي. وطال التعديل ١٣ حقبة وزارية⁶

نفى حزب الكرامة، ما تردد عن ممارسة "ضغط" على رئيس الحزب أحمد الطنطاوي من أجل تقديم استقالته أو مغادرة البلاد، مؤكدا أنه "بما لا يدع مجالا للشك أو الادعاء بأنه أو أي مستوى تنظيمي فيه قد مارس ضغطا على رئيس الحزب لتقديم استقالته ولن يحدث".

وقال الكرامة، في بيان: "إن الحزب الذي دفع الثمن كثيرا دفاعا عن ثوابت ورؤيته التي يقدمها أملا في التغيير لواقع أفضل يستحقه كل مواطن فوق أرض هذا الوطن، ما قبل يوما المساومة على مواقفه ولن يقبل، وهو أمر يعلمه المختلفون معنا قبل شركائنا في الحركة الوطنية".

⁵ درب 13 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>

⁶ درب 14 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>

وأضاف الكرامة: "سبق وأكد في بيان سابق له صدر عن المكتب السياسي بتاريخ ١٧ يوليو الماضي على اعتزازه وتقديره لرئيس الحزب الأستاذ أحمد الطنطاوي، وأعلن فيه رفضه استقالة الطنطاوي من رئاسة الحزب ودعوة الهيئة العليا لاجتماع طارئ، وهو الأمر نفسه الذي أكدته الهيئة العليا في البيان الصادر عنها بعد اجتماعها يوم ٢٣ يوليو، بأنها تعزز بكون الطنطاوي أحد أعضاء هذا الحزب قبل أن يكون رئيسه وشكلت لجنة للحوار معه لفهم أسبابه ومناقشته فيها، واحتراما لنصوص اللائحة أعلنت أن قبول الاستقالة محال للمؤتمر العام حال انعقاده في ديسمبر لأنه صاحب الحق الأصيل في هذا الأمر وفقا لبنود اللائحة".

وتابع: "إننا نترك حق الإعلان عن دواعي السفر لصاحبها فهو الوحيد صاحب الحق في هذا في أي وقت يراه مناسباً، لكننا نؤكد أنها لم تكن بأي شكل تحت ضغط من الحزب أو قياداته أو استجابة لتهديدات كما روج البعض منذ أمس بشكل مفاجئ رغم مرور عدة أسابيع على السفر بالفعل".

وكانت مواقع وشخصيات حقوقية قد قالت في تصريحات أمس على مواقع تواصل اجتماعي، إن واقعة سفر الطنطاوي جاءت بعد ضغوط مورست على عليه وعلى قيادات الحزب لخروجه خارج مصر.⁷ أعرب فريد زهران رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي عن تضامنه منع جورج إسحق عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي يتعرض لحملة انتقادات حادة على خلفية تصريحاته التي أشار فيها إلى سوء الأوضاع داخل السجون ومراكز الاحتجاز.

علق عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان جورج إسحق في مداخلة هاتفية مع إحدى القنوات، في سياق حديثه عن وفاة مواطن بقسم المنتزة بالأسكندرية، قال فيها "أنا كل تحفظي على مراكز الاحتجاز في أقسام الشرطة، دي سيئة جدا للغاية، وللأسف الشديد مات اثنين في الحجز قريباً، وهذه مسألة يجب أن يُعاد النظر فيها، والحل في نظري هو تعديل قانون زيارة السجون لتكون بالإخطار، ليصبح من حق الأسر زيارة المساجين.. ما يشغلني هو الإفراج عن المسجونين خاصة الشباب، هؤلاء الشباب لم يُجرموا، كل ما فعلوه أنهم كتبوا آرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والرئيس نفسه قال إن من حق الناس أن تنتقد لكن بدون تجريح، ماشي، طيب احنا عايزين نخرج بقى الناس اللي كتبوا تويته من غير تجريح"، مضيفاً في رد على سؤال عما يمنع تنفيذ ذلك "دي تسأل فيها السلطات".

وتعرض بعد ذلك جورج إسحق إلى حملة هجوم واسعة وعنيفة شنتها مؤسسات وأحزاب بعضها مؤسسات رسمية منها لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب ورئيسها النائب طارق رضوان، وكذلك لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ، إضافة إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي تبرأ من تصريحات إسحق وقال إنها لا تمثله ولا تمثل سوى من أدلى بها.

وقال زهران، في بيان أصدره، "أصدرت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ بياناً صحفياً تعليقاً على ما صدر من السيد/ جورج إسحاق عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان من تصريحات بشأن بعض الأوضاع المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في مصر، واصفة تصريحاته بالعشوائية وعدم الدقة، وطالبته بأن يتحلّى بالمصداقية والدقة فيما يصدر عنه من بيانات أو تصريحات، وأن يطرح رداء انتماءاته السياسية

⁷ درب 14 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>

والأيديولوجية أرضاً، كما أشار البيان إلى أنه إذا كان إسحاق يريد الحديث عن حالة حقوق الإنسان، فإن حديثه يجب ألا يكون مبتسراً قاصراً على ما يدعيه من سلبيات دون إبراز ما تم تحقيقه من خطوات إيجابية وحثيثة في هذا الملف؛ وأنهت اللجنة بيانها مطالبةً الجميع بأن يُعلوا مصلحة الوطن، والسادة المسؤولين خاصة بمراعاة الدقة فيما يبدونه من تصريحات".

وأضاف زهران في بيانه، "لكن للأسف، بيان اللجنة صدر عن رئيسها دون استشارة أي من أعضائها كون المجلس في إجازته الصيفية".. مؤكداً على دور الهيئات البرلمانية في نقل شكوى المواطن ومحاولة إيجاد حلول لها، وأن على الأجهزة التنفيذية القيام بمسؤولياتها في الالتزام الكامل بمعايير حقوق الإنسان وعدم تبرير التجاوزات من الأفراد أو المؤسسات الخاضعة للسلطة التنفيذية.

وأكد زهران رفضه لما جاء في بيان مجلس الشيوخ من اتهامات واضحة لـ جورج إسحق، و أكد أن الأولى بلجنة حقوق الإنسان بالشيوخ أن تطبق ما طالبت به جورج إسحق وتتحدى بالمصادقية التي ضربتها في مقتل بإصدار بيان لا يعلم أعضاء اللجنة شيئاً عنه، وأن تطرح هي انتماءاتها السياسية جانباً، وتذكر أنها صوت المواطن لا صوت السلطة، وأن مصلحة الوطن في أن يعيش المواطن بحرية وكرامة. واعتبر زهران أن بيان لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ رسالة سلبية تحمل تهديداً لأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان بمراقبة ما يصرحون به، وتوجيههم لما يجب عليهم قوله.⁸

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في التعليم

رصدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني منشورات متنوعة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن المدارس في محافظات الصعيد بأسماء عائلات معروفة وأبنائها في الثانوية العامة ونتائجهم ، وتؤكد الوزارة في بيانها، أنها تحقق من دقة المعلومات المنشورة وخلفياتها، وتم تشكيل لجنة قانونية للتحقيق في هذه الادعاءات وغيرها

في سير نظام الامتحانات في هذه اللجان. وستتخذ الوزارة الإجراءات القانونية الرادعة في حال ثبوت مخالفات للقانون من أي عنصر في المنظومة التعليمية أو من مروجي معلومات مغرضة.

كذلك يتم تداول منشورات كثيرة تدعي أن هناك نتيجتين لنفس رقم الجلوس وهذا كذب ولا أساس له من الصحة، وتحققنا من كل ما نشر وتبين كذبه عن طريق التزوير بالفوتوشوب أو البحث عن النتيجة في مواقع مشبوهة لا علاقة لها بالنتيجة الرسمية.

وتهيب الوزارة بالجميع الرجوع إلى موقع الوزارة فقط للحصول على النتيجة الرسمية .⁹

⁸ درب 14 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>

⁹ مصرأوي 7 أغسطس <https://www.masrawy.com/news/education-school/education/details/2022>

قال نائب رئيس الاتحاد العام للعمال، مجدي بدوي، إن مجلس إدارة الاتحاد سيجتمع قريباً لاختيار قائم بأعمال رئيس الاتحاد حتى انتخاب رئيس جديد، بدلاً من حسن شحاتة، الذي عُيّن بالأمس وزيراً للقوى العاملة.

وأضاف بدوي لـ«مدي مصر» أن «قانون الحريات النقابية لا يحظر الجمع بين مناصبي رئيس الاتحاد العام للعمال ووزير القوى العاملة، لكنه عملياً يتناقض مع الاستقلال النقابي.. صحيح أن الجمع بين المنصبين كان أمراً متبعاً في السابق إلا أن ذلك لم يعد ملائماً حالياً». وأكد بدوي أن «انتخاب رئيس جديد يستوجب قراراً من وزير القوى العاملة نفسه بالدعوة للانتخابات».

كان شحاتة، الذي فاز بمنصب رئيس الاتحاد العام للعمال بالتزكية في نهاية شهر مايو الماضي، أدى اليوم، اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية، ضمن 13 وزيراً جديداً.

وكان وزير القوى العاملة الأسبق، سعد محمد أحمد، الذي غادر منصبه عام 1987 هو آخر من تولى هذا المنصب جامعاً بينه وبين رئاسة الاتحاد العام للعمال.

وفضلاً عن منصب رئيس الاتحاد، أصبح منصب رئيس النقابة العامة للنقل الجوي أيضاً شاغراً، لأن شحاتة كان يجمع بين رئاسته للاتحاد ورئاسته لتلك النقابة.

ويحق لأعضاء الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال الترشح على منصب رئيس الاتحاد، وتبعاً لبدوي: «تتشكل الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلين للنقابات العامة -التي يتشكل منها الاتحاد- يجري اختيارهم من أعضاء مجالس تلك النقابات، ومن الممكن إضافة بعض الممثلين من اللجان النقابية [التي تضمها تلك النقابة العامة]». أما رئاسة النقابات العامة، ومن ضمنها النقابة العامة للنقل الجوي فيحق أيضاً لأعضاء جمعيتها العمومية الترشح لرئاستها، وتشكل تلك «الجمعيات من ممثلي اللجان النقابية التابعة لها».¹⁰

«للخلف ثر.. ردة على الحريات النقابية» هكذا اعتبر عدد من القيادات العمالية ما يُمثله بالنسبة إليهم قرار تعيين الوزير الجديد للقوى العاملة حسن محمد حسن شحاتة وهو الذي تولى منصب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قبل شهرين، مُبددين استيائهم من القرار خاصة في ظل حالة من الرفض الشديد للانتخابات التي أجريت قبل شهرين والتي على إثرها فاز شحاتة بمنصب النقيب، بعد انتخابات وجهت إليها الكثير من الانتقادات.

ويُعد الوزير النقابي سعد محمد أحمد هو آخر رئيس اتحاد عمال تولى منصب وزير القوى العاملة أثناء فترته النقابية، (وهو من عمال الصناعات الغذائية)، إذ تولى المنصب النقابي في الفترة من يوليو 1976 إلى يونيو 1987 بينما تولى منصبه الوزاري خلال الفترة ما بين عامي 1977 حتى 1986، ويُعد أحد أطول من تولوا المنصب الوزاري حيث استمر لمدة 9 سنوات و16 يوماً.. وبضغوط عمالية ومطالبات

¹⁰ مدي مصر 14 أغسطس <https://www.facebook.com/mada.masr>

مستمرة تم التراجع عما انتهجته الحكومة سابقاً من جمع المنصبين لشخص واحد، وانتهجت سبيل الفصل بينهما حتى يتسنى للعمال أن يكون لهم ممثلهم النقابي الحقيقي بعيداً عن التدخلات السلطوية. وعبر عدد من القيادات العمالية عن اندعاشهم من تعيين حسن محمد حسن شحاتة وزيراً للقوى العاملة بعد انتقادات شديدة وجهت إلى العملية الانتخابية التي جاءت به رئيساً للاتحاد العام لنقابات عمال مصري قبل شهرين فحسب.

في بيان أصدره عدد من الأحزاب والشخصيات العامة، تم التعرض بالانتقاد للانتخابات النقابية العمالية بعد أن تمت تصنيفها كفاعلية ديمقراطية تهدف إلى تمثيل العمال، حيث ذكر البيان أنه "تم حرمان عدد كبير من المرشحين في الانتخابات من حقهم في الترشح سواء بتدخل مباشر من الأجهزة الأمنية لتهديدهم وترويعهم قبل تقديم الأوراق وفقاً لروايات الشهود، أو استبعادهم عقب تقدمهم دون إبداء أي أسباب ورفض طعونهم".

البيان أضاف "رحبت أغلب القوى السياسية وكل المنابر الإعلامية بدعوة الرئيس للحوار واعتبر معظم المراقبين أننا بصدد انفراجة سياسية على خلفية تقدم الحوار السياسي بين النظام والمعارضة وفي تناقض صارخ لهذه التطورات يتم استبعاد أغلب من لا يدين بالولاء للإدارة ممن يتمتع ببعض الاستقلال. وهذه الاستبعادات في معظمها تتم لصالح فتح الطريق لرموز الموالاتة النقابيين أو المرضي عنهم أمنياً للفوز بالمواقع وفرضهم على عموم العمال في المنشآت والمؤسسات المختلفة بعد استبعاد الآلاف من المرشحين".

وشدد الموقعون على البيان على أن "ما حدث في الانتخابات النقابية لا يمكن تفهمه سوى كونه استمرار لنهج قديم يسعى إلى تصفية كل فاعلية ديمقراطية وتخريب أي عملية لتمثيل المواطنين من خلال الانتخابات وحرمان الوطن من كل صوت مستقل. بل إن ما يحدث - وبكل أسف - يضعف من فرص نجاح الحوار وما يمكن أن يفضي إليه من انفراج سياسي".

واستكمل "إن هذه الممارسات تأتي في سياق الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم تترك عملياً عموم عمال وعاملات مصر بدون ممثلين وممثلات حقيقيين قادرين على التفاوض باسم زملائهم وإنقاذ عموم العمال من دوامة لا تنتهي من الإفقار في سياق توزيع أكثر عدالة لأعباء الأزمة التي يدفع ثمنها بالأساس الفئات الأضعف من العمال والموظفين والفلاحين الذين تزداد ظروف معيشتهم سوءاً ويفقدون قدراتهم على الحفاظ على حياة كريمة لأسرهم في سياق موجات من التضخم لا تتوقف".

ووقع على البيان أحزاب "التحالف الشعبي، الاشتراكي المصري، الشيوعي المصري، المصري الديمقراطي الاجتماعي، الإصلاح والتنمية، العيش والحرية، الكرامة، الوفاق القومي"، بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني هي "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، دار الخدمات النقابية، مركز البيت العربي للبحوث والدراسات". كما انضم إليهم عددٌ من الشخصيات العامة والمهتمين.

خلال الأسابيع التي أعقبت توليه رئاسة الاتحاد، أبدى شحاتة في تصريحاته انحيازاً واضحاً للسلطة مبتعداً بذلك عن دعم القضايا العمالية رغم تأكيده الدائم أنه يتحدث باسم العمال، تلك التصريحات التي كان آخرها قبيل ساعات قليلة من إعلان اسمه وزيراً للقوى العاملة والتي قال فيها "موقف عمال مصر ثابت من

مساندة ودعم الدولة المصرية وقت التحديات والأزمات"، وأن "الاتحاد يجدد تفويضه للقيادة السياسية بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، في اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات لحماية الأمن القومي".

من جانبه، قال القيادي العمالي كمال عباس، إن القرار مثل صدمة للأوساط العمالية والنقابية، إذ أنه جسد ردة على كل المكتسبات التي تحققت بالفصل بين مناصبي رئيس اتحاد عمال مصر ووزير القوى العاملة، مشيرًا إلى أن تحقيق ذلك استغرق سنوات من الكفاح والنضال من أجل ضمان ابتعاد الاتحاد عن سيطرة السلطة لتحقيق التمثيل الحقيقي والاستجابة لمطالب العمال على مستوى الأجور والتدريب والتأهيل وخلافه.

وأضاف عباس في تصريحات لـ "درب"، أن قرار اليوم يعصف بالحريات النقابية ويؤكد ما كنا نقوله من أن الاتحاد هو مؤسسة حكومية ولم يكن أبدًا تنظيمًا نقابيًا منتخبًا يعبر عن العمال، هو صوت للحكومة يدافع عنها في مواجهة العمال بغض النظر عن السياسات التي تصب في مصلحة العمال.

وتابع عباس "منذ سنوات ونحن ضد الجمع بين المنصبي، لأنها دلالة على عدم الاستقلالية وعلى سيطرة الحكومة؛ ونتيجة للمطالبات الكثيرة التي طالبنا بها خلال الثمانينات والتسعينات، تحولت الحكومة إلى تعيين (عضو) بالاتحاد وزيرًا للقوى العاملة وليس رئيس الاتحاد.. قرار اليوم هو عودة لنفس الفكرة، ومعاداة واضحة وصريحة للحرية النقابية والاستقلالية النقابية".

واستكمل عباس "النقطة الأخرى أن تولي وزير القوى العاملة من داخل مجلس إدارة الاتحاد يؤكد فكرة أن الحكومة مُصرة على إحكام قبضتها على الحركة النقابية المصرية"، موضحًا "أي وزير قادم من الاتحاد هو في الأساس تولى منصبه الانتخابي بالتزيف، ويتلقى أوامره من الجهات الأمنية، وهذا يعني إهدار ملفات كثيرة جدًا من المفترض أن تنتبه إليها هذه الوزارة مثل مشاكل العمالة غير المنتظمة وتطوير التدريب ورفع كفاءة العمال، تلك المهام الرئيسية للوزارة تضيع في انشغال الوزارة بالسيطرة على المنظمات النقابية من خلال وضع العراقيل أمام النقابات المستقلة".

وأردف القيادي العمالي "نحن نُعاني وسنعاني على يد الوزير الجديد، لأنه قادم بأفكار مسبقة وتاريخ في مواجهة النقابات المستقلة وبالتالي أنا أرى أن هذا ليس في مصلحة العمال ولا في مصلحة الحريات النقابية".. لافتًا إلى أن "الغريب أن تعيين هذا الوزير يأتي في فترة يتم فيها الادعاء بالتوجه للحوار الوطني وتطوير الحياة السياسية نحو إعطاء مزيد من الحريات، الحقيقة الخبر صادم".

ويشير كمال عباس إلى أن قرار التعيين "جاء على خلفية انتخابات أقيمت من شهرين مشكوك في نزاهاتها وتمت بتدخلات واسعة من قبل الوزارة، وهذا معناه أنه كان هناك تنسيق مسبق لتعيينه رئيسًا للاتحاد ثم وزيرًا".

وفي رد على سؤال حول توقعاته باستقالة الوزير من منصبه النقابي، قال عباس "نحن أول صوت يعلو برفض هذا التعيين ونرفض الجمع بين المنصبين، وقفنا ضد ذلك وسنقف ضده، كنا نتمنى أن يكون الوزير الجديد مُلمًا بالملفات الخاصة بحقوق العمال والحريات النقابية والأجور وقانون العمل والمشكلات التأمينية وما إلى ذلك، لكن يبدو أن هناك منهجًا لدى الحكومة في معاداة الحريات النقابية".

وانتقد عباس الأداء النقابي للوزير الجديد قائلاً "لم يُضبط مرة بأن لديه مطالب عمالية، أو يُضبط مرة واقفاً مع حقوق العمال المفصولين، ولا قانون العمل ولا الأجور والأمان الوظيفي، ولا خطة لتطوير الوزارة، أو اهتمام بالملفات الكثيرة المهمة مثل ملفات البطالة والتشغيل والتدريب والعمالة غير المنتظمة، كان الأولى بالحكومة أن تقوم بتعيين وزير لديه الدراية الكافية بهذه الملفات".

من جهته قال الناشط العمالي، وائل توفيق، إن قرار تعيين شحاتة جاء متماشياً مع الجو العام والرغبة الدائمة في سيطرة الوزارة على الاتحاد والحد من المساعي لتأسيس نقابات مستقلة رغم أن الدستور يقر بأحقية ذلك.

وانتقد توفيق الوزير الجديد قائلاً إن "اختيار النظام لوزير هو بالأساس شخص مغمور وليس له خبرات سابقة بالقضايا العمالية وهموم العمال المباشرة ليست على أجندته ولا أولوياته، واختياره من قطاع بسيط يضم عدداً قليلاً من العمال (قطاع الطيران)، كل ذلك يوضح لنا إلى أي الاتجاهات سيكون تحركه".

واستدرك توفيق "لكن ومع ذلك لا يمكننا الحكم الآن على أدائه كوزير، إذ يتطلب الأمر قدراً من التمهّل قبل إصدار حكم نهائي، بشكل عام سيكون تقييم أدائه بشكل حقيقي بعد أن نرى كيفية تطبيقه للقانون، أو موقفه من تسويق الموافقة على تأسيس نقابات جديدة كما يسمح الدستور".

ويستكمل توفيق، "كل ما نأمله هو تفعيل القانون والعمل بنود الدستور من حيث التعددية النقابية في ظل توافر شروط تأسيس أي نقابة، هناك عدد كبير تقدم لتأسيس نقابات لكن دون ردود واضحة على أسباب التسويق والتأجيل وهو الأمر الذي أصبح سياسة عامة منذ عام 2013، فالسؤال الآن هل سيُكذب الوزير الجديد التوقعات؟"¹¹.

¹¹ درب 13 أغسطس <https://www.facebook.com/daaarbnews>